الملخص الأكاديمي

العنف القائم على النوع الاجتماعي في التعليم العالي افريقيا والشرق الأوسط

الأدلة، السياسات وأولويات البحث

ينتشر العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكلٍ واسع في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، إلا أنه لا يزال غير مفهوم على نحو كافٍ في أجزاء كثيرة من العالم. تُركّز معظم الأبحاث حتى الآن على البلدان ذات الدخل المرتفع، في حين لا يُعرَف و لا يُوثَّق إلا القليل عما يحدث في إفريقيا والشرق الأوسط. ولمعالجة هذه الفجوات، قامت مبادرة أبحاث العنف الجنسي (SVRI)، بدعم من المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC)، بتنفيذ دراسة مختلطة المنهجية استمرت ١٨ شهراً، وشملت الدراسة على ما يلي:

١. استعراض الأدبيات المنشورة (٢٠١٠-٢٠٢٣) بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي في إفريقيا والشرق الأوسط (باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية).

٢. تحليل السياسات ذات الصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الجامعات في إفريقيا والشرق الأوسط.

٣. تحديد وصياغة الأسئلة والأولويات البحثية الرئيسية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي للسنوات الخمس إلى العشر المقبلة، بمشاركة ١٢٦ باحثاً/ـة، وممارساً/ـة، وأكاديمياً/ـة من بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

النتائج الرئيسية

المراجعة الاستطلاعية: الأدلة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي في إفريقيا والشرق الأوسط

من بين ٢٤٨ دراسة تمت مراجعتها، تركّزت الأغلبية في خمسة بلدان فقط: مصر، إثيوبيا، الأردن، جنوب إفريقيا، ونيجيريا، مما ترك بقية دول إفريقيا والشرق الأوسط دون دراسة كافية. كما أن الأدلة غير متكافئة، فتتفاوت جودة الدراسات، وغالباً ما تكون مجزأة وغير متسقة منهجياً، تتجاهل بشكل متكرر تجارب الموظفين والفئات المهمشة، بما في ذلك الطلبة من ذوي الإعاقة والمثليين/المثليات ومزدوجي/مزدوجات الميل الجنسي ومغايري/مغايرات الهوية الجنسانية وغيرهم من أفراد مجتمع الميم.

• **حجم المشكلة:** ينتشر العنف القائم على النوع الاجتماعي على نطاق واسع في مؤسسات التعليم العالي في إفريقيا والشرق الأوسط. عند قراءة معدلات انتشار المشكلة في الدراسات المختلفة فإنها مرتفعة بشكل متقارب لكنها تختلف تبعاً لتصميم الدراسة والسياق الخاص بها. في إثيوبيا، على سبيل المثال، تتراوح معدلات العنف الجنسي المُبلَّغ عنها بين ٢١٪ إلى ٦١٪، والتحرش الجنسي بين ٥٢٪ إلى ٨٠٪[3,2,1]. أنماط مماثلة وُجدت في مصر، حيث أفاد ما يصل إلى ٦٥,٣٪ من الطلبة عن تعرضهم للتحرش في إحدى الدراسات التي تم تحليلها[4].

• **أشكال الانتهاكات:** يتخذ التحرش في الحرم الجامعي أشكالاً متعددة. يُبلغ الطلبة عن التحرش اللفظي والجسدي، وممارسة «الجنس مقابل الدرجات» - حيث أقر أربعة من كل عشرة طلبة في نيجيريا بوجود هذه الممارسة، إضافة إلى الانتهاكات المرتكبة من قبل أعضاء هيئة التدريس[5]. كما تشكل السلوكيات الضارة الأخرى مثل التنمّر، والاعتداءات الصغيرة، والعنف الرقمي، أيضاً مخاوف ناشئة ولكنها تظل أقل دراسة بكثير.

• **الأثر على الناجيات/الناجين:** يمكن أن تكون آثار العنف القائم على النوع الاجتماعي في التعليم العالي عميقة وطويلة الأمد. غالبًا ما تواجه الناجيات/الناجين ضررًا نفسيًا واجتماعيًا عميقًا، بما في ذلك الخزي، لوم الذات، الاكتئاب، القلق، وحتى الأفكار الانتحارية[8.7.6] . وبالنسبة للطلبة، يمكن للعنف القائم على النوع الاجتماعي أن يعرقل المسارات الأكاديمية مما يؤدي إلى ضعف الأداء، أو تعطيل الدراسة، أو الانقطاع عن الدراسة تمامًا[10.9]. حتى أن الموظفات/ين ليسوا بمنأى عن هذه المشكلة، حيث تعاني العديد منهنّ من انعدام الأمن الوظيفي وتوقف حياتهنّ المهنية نتيجةً لذلك.

« ... تتردد الناجيات/الناجين في تقديم شكاوى خطية خوفاً من استدعاء عائلاتهنّ/م. تشعرن بأنهنّ من سيخسر في النهاية. يقلن: 'سُأُمنَع من الالتحاق بالجامعة، ومصيري سيكون البقاء في المنزل'. لذلك فإنهنّ يشاركنَ/ون تجاربهنّ/م فقط لإبلاغي بما يحدث دون تقديم شكاوى رسمية. (مقدّم/ة معلومات رئيسي/ة في إحدى المقابلات) »

مراجعة السياسات: السياسات القائمة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي

بعد مراجعة ما يقرب من ١,٠٠٠ موقع إلكتروني جامعي في إفريقيا والشرق الأوسط، وُجد فقط ٨٤ سياسة متعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في ٧٥ مؤسسة - أقل من ١٠٪ من المؤسسات التي لديها سياسات منشورة و مفتوحة للعامة. وحتى عندما تتوفر السياسات، يبقى التنفيذ متفاوتاً بسبب محدودية الموارد، والوصم، وضعف المساءلة. تُظهر المؤسسات التي تنشئ وحدات دعم للطلبة، وتُدرّب الموظفات والموظفين، وتنفّذ برامج وقائية يقودها الأقران، قدرةأقوى على الإبلاغ و الاستجابة.

تكشف ٢٠ مقابلة تم إجراؤها مع مقدمي/ات المعلومات الرئيسيين وهم موظفي/ات التنسيق حول سياسات العنف القائم على النوع الاجتماعي في مختلف الجامعات عن العديد من العوائق التي تحول دون التنفيذ الناجح للسياسات. ويشمل ذلك نقص التمويل، وضعف تأييد الإدارة العليا، والمخاوف بشأن مخاطر السمعة التي يمكن أن تؤدي إلى التستر والإحجام عن التصرف بشكل حاسم بشأن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي يرتكبها الموظفون.

« مؤخراً تقدم أحد الطلبة بشكوى ضد أحد الأساتذة عن طريق رئاسة الجامعة. كانت هناك رسائل من الأستاذ المتحرش. فطلبت الجامعة من الأستاذ تقديم استقالته لتجنب الطرد. (مقدّم/ة معلومات رئيسي/ة في إحدى المقابلات) »

تسلط الدراسات التي أجريت في جنوب أفريقيا وغانا وكينيا وزيمبابوي الضوء على الوعد بتثقيف الأقران وإشراك المارّة في تغيير المواقف والسلوكيات، خاصة بين الطلاب الذكور[13.12.11]. وقد أدت الأدوات الرقمية التي تم تجريبها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل منصات التعلم الإلكتروني وتطبيقات الألعاب، إلى تحسين الوعي بالسلامة السيبرانية والتقليل من التنمر الرقمي[15.14]. ومع ذلك، لا تزال معظم السياسات تهمل التقاطعية، مع الحد الأدنى من إدراج ذلك الطلبة من ذوي الإعاقة والمثليين/ المثليات ومزدوجي/مزدوجات الميل الجنسي ومغايري/مغايرات الهوية الجنسانية وغيرهم من أفراد مجتمع الميم.

الشكل ١: أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تتناوله السياسات

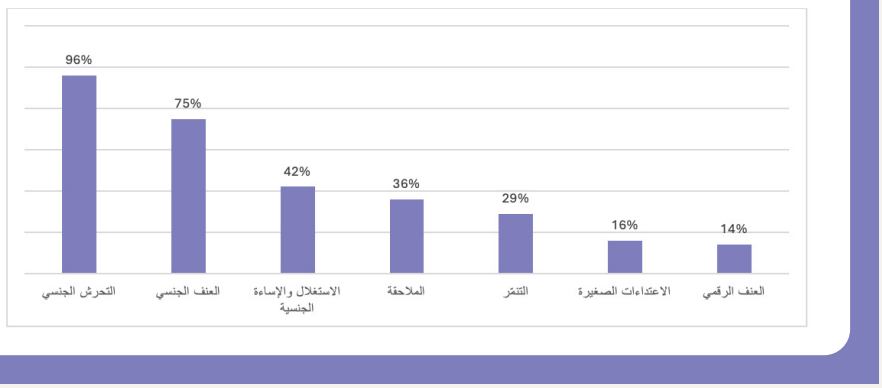

تحديد الأولويات البحثية: أولويات البحث المشتركة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي

أدت عملية تحديد الأولويات البحثية إلى تكييف منهجية مبادرة أبحاث صحة الطفل والتغذية (CHNRI)، والتي تجمع التصنيفات الفردية لأولويات البحث وتقلل من هيمنة أصوات أصحاب المصلحة الأقوياء على الرغم من قلّتهم. تم تكييف هذه المنهجية من خلال أربع خطوات منهجية رئيسية:

١. **تطوير مجالات البحث:** تطوير مجموعة من المجالات لتوجيه تصنيف أسئلة البحث.
٢. **توليد الأسئلة:** الاستفادة من المراجعة المنهجية ونتائج دراسة السياسات لتوليد مجموعة من الأسئلة البحثية لمعالجة فجوات الأدلة.

٣. مجموعات النقاش المركّزة: إجراء أربع مجموعات نقاش مركّزة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية مع ٣٣ خبير/ة في هذا المجال للتحقق من صحة أسئلة البحث وتوسيع فهم أولويات البحث.
٤. استطلاع التصنيف عبر الإنترنت: نشر استطلاع عبر الإنترنت لتصنيف أسئلة البحث، أكمله ٩٣ خبيرًا (باحثين/ات وأكاديميين/ات وممارسين/ات) في هذا المجال.

أبرز الأسئلة ذات الأولوية البحثية لكل مجال

المجال البحثي	الأسئلة البحثية
١. فهم القضية	ما مدى انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي بمختلف أشكاله وما هي عوامل الخطر والحماية المرتبطة به، بما في ذلك الأشكال غير المدروسة (مثل «الجنس مقابل الدرجات»، الاعتداءات الصغيرة، العنف الرقمي) والفئات المهمشة (مجتمع الميم، الأشخاص ذوي الإعاقة)؟ ما هي الخصائص الديموغرافية والسياقية لمرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي (التمييز بين المجرمين من الموظفين والطلاب)، وما هي عوامل الخطر والحماية التي تتنبأ باحتمالية ارتكابهم العنف القائم على النوع الاجتماعي؟
٢. الأعراف والتصورات والثقافات المؤسسية	ما هو تأثير المعيقات العُرفية —التي يتم قياسها من خلال مؤشرات الوصمة والعار ومواقف إلقاء اللوم على الضحية— على طلب الناجيات/ين من العنف القائم على النوع الاجتماعي للمساعدة، والإبلاغ عن الحالات، والوصول إلى الخدمات في مؤسسات التعليم العالي، وكيف يختلف هذا عبر المجموعات التقاطعية المختلفة (على سبيل المثال النوع الاجتماعي، العِرق، الإعاقة، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية)؟ ما هو الدور الذي تلعبه أعراف الأقران والشبكات الاجتماعية غير الرسمية في تعزيز أو تخفيف العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل بيئات التعليم العالي، وكيف تؤثر هذه الديناميكيات الاجتماعية على رغبة الأفراد في الإبلاغ عن الحوادث أو التدخل في الحالات المحتملة؟
٣. آثار وتبعات العنف القائم على النوع الاجتماعي	ما هي التبعات التعليمية والمهنية القابلة للقياس على المدى القصير والطويل للعنف القائم على النوع الاجتماعي على الطلبة والموظفات/ين في مؤسسات التعليم العالي، كما يتم قياسها من خلال مؤشرات مثل الأداء الأكاديمي ومعدلات الاحتفاظ بالوظائف والتخرج والتقدم الوظيفي؟ كيف تختلف التأثيرات الصحية والنفسية والاجتماعية والتعليمية للعنف القائم على النوع الاجتماعي وفقًا للخصائص التقاطعية (على سبيل المثال: العمر، النوع الاجتماعي والتوجه الجنسي والإعاقة) في بيئات التعليم العالي؟
٤. التدخلات والسياسات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي	ما مدى فعالية تدخلات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الحد من انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي في مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك تلك التي تستهدف المعايير الاجتماعية وتغيير السلوك، وكيف يختلف هذا عبر المجموعات التقاطعية (على سبيل المثال: العمر، النوع الاجتماعي، التوجه الجنسي، الإعاقة والعِرق)؟ إلى أي مدى تؤثر تدخلات التوعية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك حملات التوعية المستهدفة، في مؤسسات التعليم العالي على وتيرة الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستفادة من خدمات الدعم؟
٥. التدابير والمنهجيات	ما هي الأدوات القياسية الأكثر موثوقية / صلاحية / حساسية لقياس التحرش الجنسي في بيئات التعليم العالي، بما في ذلك أشكال التحرش عبر الإنترنت وخارجها؟ ما هي المنهجيات البحثية، بما في ذلك الأساليب غير التجريبية والأساليب النوعية والتصميمات التشاركية، التي توفر التقييم الأكثر قوة وقابلية للتنفيذ لفعالية مبادرات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في بيئات التعليم العالي؟

مؤسسات التعليم العالي: منصات للتغيير النظامي

يجب أن تُجسّد الجامعات والكليات الجامعية أعلى معايير الأخلاق والمسؤولية والرعاية، باعتبارها مراكز للتعلم و التعليم العالي. فهي أماكن تُختَبر فيها الأفكار الجديدة وتُولّد المعرفة، ولكن يجب أن يحدث هذا الابتكار في بيئات آمنة للجميع. تُشكّل الجامعات الجيل القادم من القادة والمهنيين وصانعي السياسات؛ وإذا فشلت في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، فإنها تُخاطر بترسيخ الأعراف الضارة في المجتمع الأوسع. تتمتع مؤسسات التعليم العالي بمكانة فريدة - بفضل مواردها وقدراتها البحثية وتأثيرها العالمي- تمكنها من ريادة الحلول وتوسيع نطاقها، والعمل كقدوة للقطاعات الأخرى، وتأدية واجبها في رعاية الطلبة والموظفات/ين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإمكانات، لا تزال مؤسسات التعليم العالي منصات غير مستغلة بالقدر الكافي لإحداث تغيير منهجي. فبيئة هذه المؤسسات المنظمة تُتيح بيئاتٍ محددةً تُمكّن من تطبيق السياسات والبرامج وآليات المساءلة ومتابعتها بشكل منهجي. ومع وجود أعداد كبيرة من الشباب والشابات مراحل تكوينهم الأولى، تتمتع الجامعات بمكانةٍ جيدةٍ تُمكّنها من تحدي الأعراف الاجتماعية الضارة وضمان قدرة النساء والفتيات على متابعة تعليمهن دون عنفٍ وتمييز.

توفر أنظمة الحوكمة والإدارة خطوطًا واضحة للمسؤولية عن الوقاية والحماية والإنصاف، في حين يمكن تسخير الخدمات الصحية والإرشادية، المنظمات الطلابية، وقنوات الاتصال للحصول على الدعم والتوعية. وباعتبارها مراكز لإنتاج المعرفة والابتكار، ينبغي للجامعات والكليات أيضاً أن تكون رائدة في توليد التدخلات وتقييمها وتكييفها، ونمذجة أفضل الممارسات للقطاعات الأخرى.

على الرغم من وجود بعض المبادرات الواعدة —بما في ذلك البرامج التي يقودها الأقران والأدوات الرقمية—، فإنها تظل محدودة النطاق ولم يتم تقييمها بشكل كاف. ولا تزال الناجيات/ين يواجهن الوصمة وضعف الدعم المؤسسي، مما يُبرز الحاجة المُلحّة إلى أنظمة أقوى وأكثر عرضة للمساءلة. يجب على مؤسسات التعليم العالي أن ترتقي إلى مستوى التحدي وأن تعمل كجسور تربط المدارس وأماكن العمل والمجتمعات المحلية في جهود أوسع نطاقاً لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.

المضي قدماً يتطلب إجراءات واستثمارات منسقة

- **تنفيذ سياسات وأنظمة مساءلة تركز على الناجيات/ين** مدعومة بموظفين مدرَّبين وخطوط مسؤولية واضحة.
- **تحدي الوصمة والصمت** من خلال قيادة فاعلة ومساحات آمنة للحوار المفتوح.
- **تمويل الأبحاث** لتوسيع قاعدة الأدلة، ومعالجة الفجوات الفئات المهمشة التي تم تجاهلها، بما في ذلك الموظفين وأنماط ارتكاب الجرائم.
- **توسيع نطاق التدخلات** المُجرّبة والتي أثبتت جدواها إلى ما هو أبعد من المشاريع التجريبية إلى الأطر المؤسسية والوطنية المستدامة.
- **الاستثمار في القدرات البحثية والبنية التحتية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل**، وتمكين الأفرقة البحثية والمؤسسات المحلية من قيادة إنتاج المعرفة وتطبيق الأدلة من أجل تغيير طويل الأمد.

وبدون تمويل مستدام والتزام أقوى، ستظل مؤسسات التعليم العالي غير مستغلة بالقدر الكافي وستفشل في تحقيق إمكاناتها كمحركات للتغيير المنهجي والنظامي. يجب أن نتوقع - ونطالب - بالمزيد منها.

المزيد من المعلومات وجميع مخرجات البحث من هذا العمل متاحة على الإنترنت هنا.

1. تيمسغان، و. ز.، إندالي، ز. م.، وأينيام، ج. ل. (2021). العنف الجنسي والعوامل المرتبطة به بين الطالبات في الكليات الليلية بعد التحاقهن بالكلية في مدينة ديري ماركوس، شمال غرب إثيوبيا، 2019. علم الأوبئة السريرية والصحة العالمية، 10، 6-1 https://doi.org/10.1016/j.cegh.2020.100689
2. إسایاس، هـ. ل.، جيميدا، هـ.، ميليسي، ت.، بيرغودا، ج. ت.، تيريفي، ب.، أبيبي، س.، بيكيلي، م.، وولدي، ف.، وبيري، ب. (2023). العنف الجنسي وعوامل الخطورة بين الطالبات العاملات في الفترة الليلية في كليات مدينة هاواسا، جنوب إثيوبيا، 2020. صحة المرأة بي إم سي، 23، 1–10. https://doi.org/10.1186/s12905-022-02150-w
3. ممارو، أ.، غيتاتشو، ك.، ومحمد، ي. (2015). مدى انتشار التحرش الجنسي الجسدي واللفظي وغير اللفظي وعلاقته بالضغوط النفسية بين طالبات جامعة جيمّا: دراسة مقطعية. مجلة العلوم الصحية الإثيوبية، 25، 38-29، https://doi.org/10.4314/ejhs.v25i1.5
4. المحسن أبو النور، ر. أ.، شفيق، س. أ.، وسعد، أ. م. (2022). تقييم معرفة الطالبات وتقدير الذات فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في جامعة بني سويف. المجلة الدولية حلوان لبحوث وممارسة التمريض، 1، 14-1.
5. آينا-بيليمو، أ. د.، أوكي، أ. أ.، وألادي، إ. ت. (2021). التحرش الجنسي القائم على مبدأ "المقابل": دراسة مقارنة لحدوثه في مؤسسات مختارة في جنوب غرب نيجيريا. البحوث الحالية في العلوم السلوكية، 2، 5-1، https://doi.org/10.1016/j.crbeha.2021.100031
6. الملحم، ع. أ.، ناصر، م.، الثكير، ع.، الناصر، م.، بيكارد، ج.، أحمر، س.، أيوب، م.، المديه، ع.، ونعيم، ف. (2018). التنمر بين طلاب الطب وغير الطب في إحدى الجامعات بشرق المملكة العربية السعودية. مجلة طب الأسرة والمجتمع، 216-211،25، https://doi.org/10.4103/jfcm.JFCM_92_17
7. بن سالم، ك. (2020). الآثار النفسية للتنمر الإلكتروني واستراتيجيات التكيّف الاستباقي: من منظور طلبة الإعلام والاتصال بجامعة أدرار. مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3، 107-75.
8. عمر، ز. أ. ج. (2020). التنمر الإلكتروني وعلاقته ببعض الاضطرابات النفسية لدى طلبة الجامعات: دراسة تنبؤية. مجلة مستقبل التربية العربية، 27، 362-319.
9. إيمونيخي، ج.، أليودي، أ.، وإيدوغو، ب. (2011). دراسة حول تصورات المعلمين والطلبة للتحرش الجنسي في مؤسسات التعليم العالي بولاية إيدو، نيجيريا. العلوم الاجتماعية التطبيقية، 8، 274-268. https://doi.org/10.5539/ass.v8n1p268
10. ماخاي، م. س.، مخيزي، س. م.، وسيبانيوني، إ. ك. (2023). الطالبات كضحايا للعنف الجنسي في مؤسسات التعليم العالي: رؤى من كوازولو-ناتال، جنوب أفريقيا. علوم المجتمع إس إن، 3، 40. https://doi.org/10.1007/s43545-023-00611-z
11. دي فيليبه، ت. (2016). إشراك قادة الطلبة الجامعيين الذكور في عملية تكييف تدخل "رجل واحد يمكنه" لإثراء استراتيجيات الوقاية من العنف الجنسي في سكنات الطلبة: دراسة حالة. أطروحة دكتوراه، جامعة كيب تاون.
12. رومينسكي، س.، دارتيه، إ.، ومونرو-كريمر، م. (2017). تدخل لتقليل العنف الجنسي في الحرم الجامعي بغانا: اختبار تجريبي لمبادرة "علاقات صغيرة" بجامعة كيب كوست. ذا لانسيت للصحة العالمية، المؤتمر السنوي الثامن لـ https://doi.org/10.1016/S2214-109X(17)30132-8، S25، CUGH
13. ماشيسا، م. ت.، مهلانغو، ب.، تشيرا، إ.، نونزي، ن.، سيكوبيا، ي.، دارتنال، إ.، بيلاي، م.، وجوكز، ر. (2023). مبادرة "نثومبي فيمبيلا!" للحد من مخاطر العنف الجنسي: تقييمات قبلية وبعد عام واحد من الدراسة التجريبية على طالبات في جنوب أفريقيا. الصحة العامة بي إم سي، 23، 14-1. https://doi.org/10.1186/s12889-023-16149-x
14. فارس، ن. م. (2013). فعالية التعلم الإلكتروني الذاتي في تنمية مفاهيم الحماية من التنمر الإلكتروني والقدرة على التنظيم الذاتي لدى طلبة كلية التربية النوعية بجامعة جنوب الوادي. مجلة كلية التربية، 29، 279-232.
15. سادتي، هـ.، وميتشل، ك. (2021). تصميم الألعاب الجادة كبحث-إبداع لمعالجة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. المجلة الدولية لطرق البحث النوعي، 20، 16-1. https://doi.org/10.1177/16094069211046130